



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

**Journal of International Economy and
Globalization**



محددات الحوكمة في المؤسسات واستخدامها في التنمية الاقتصادية المستدامة

دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للنفط الليبية

Determinants of Corporate Governance and Their Use in Sustainable Economic Development (an Applied Study on The Libyan National Corporation)

د. ميلاد ابراهيم محمد الورفلي*، المؤسسة الوطنية للنفط، جامعة بنغازي، (ليبيا)

تاريخ النشر: 2021/12/15	تاريخ القبول: 2021/10/20	تاريخ الإرسال: 2021/04/04
الكلمات المفتاحية	الملخص	
الحوكمة؛ التنمية؛ التنمية المستدامة.	هدفت الدراسة بشكل رئيسي الى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا محل الدراسة، والتعرف على الجوانب الإيجابية ومزايا الحوكمة في التنمية الاقتصادية المستدامة كما هدفت الى التعرف على ماهية ومفهوم حوكمة المنظمات وآلياتها ومحدداتها، وبينت نتائج الدراسة الميدانية أنه يوجد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة، وأوصت الدراسة بضرورة الأهتمام من قبل شركات المؤسسة بنشر ثقافة التنمية المستدامة والحوكمة لما لها من أهمية في جودة التنمية الإدارية والمالية وبالتالي تنمية اقتصادية بالمؤسسة.	
Abstract		Keywords
The study mainly aimed to identify the effect of applying the principles of governance on achieving sustainable economic development in the National Oil Corporation in Libya under study, and to identify the positive aspects and advantages of governance in sustainable economic development. It also aimed to identify the concept and concept of corporate governance, its mechanisms and determinants, and showed results. The field study shows that there is an effect of applying the principles of governance to achieve sustainable development in the institution, and the study recommended the need for attention by the corporation's companies to spread the culture of sustainable development and governance because of its importance in the quality of administrative and financial development and thus economic development in the institution.		Determinants ; Development Sustainable ; Development.
JEL Classification Codes : G34 ; F64 ; Q01 .		

* المؤلف المرسل: د. ميلاد الورفلي ، miladalwarfali76@gmail.com

1. مقدمة:

تقوم الحوكمة بتنظيم العلاقة بين الإطارات الرئيسية في الشركات التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية المستدامة، وتحديد العناصر المكونة للشركات مثل المساهمين وإدارة الشركات التنفيذية ومجلس الإدارة، بحيث تحدد الحوكمة مسؤوليات كل طرف وحقوقه. وتهدف الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الشركات التقييد بها. ومن أهم هذه المبادئ؛ وضع إطار فعال لحوكمة الشركات من خلال وضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة، التي تتوافق وتنسجم مع القوانين الأخرى السائدة في البلد. بالإضافة إلى تشجيع فعالية الأسواق المالية والاقتصادية في الدولة، وتأسيس المؤسسات الرقابية اللازمة في الدولة. وتؤكد قواعد الحوكمة على ضرورة تأسيس مجلس إدارة حسب تركيبه، وآلية انتخاب تتوافق مع القوانين ذات العلاقة في الدولة، وتحدد الحوكمة مسؤوليات معينة لمجلس الإدارة، يجب ألا تتداخل مع مسؤوليات الإدارة التنفيذية. كما تشدد مبادئ الحوكمة على ضرورة الإفصاح عن بيانات، كل ذلك يصب في تنمية مستدامة للمجتمع.

تعد حوكمة الشركات (corporate governance) من أبرز وأهم الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد تعاطف الاهتمام بهذا الموضوع في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية وخاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة و لافتقارها للرقابة والخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية، حيث أدت هذه الأزمات والانهيئات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة مما دفع العديد من مستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة ال. وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم الى التحول الى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة. نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب ان تقوم عليها الوحدات الاقتصادية. ونظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، حرصت الكثير من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (حداد، 2012). لذا جاءت هذه الدراسة لتعرف على اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا.

- أسئلة الدراسة:

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بتحديد أكثر بطرح الاسئلة الاتية:

* هل تساهم محددات الحوكمة في تطبيقها في تطوير التنمية الاقتصادية في المؤسسة الوطنية للنفط ؟

* هل يوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين دور محددات الحوكمة في تطبيقها في تطوير التنمية الاقتصادية في المؤسسة الوطنية للنفط؟

- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى التعرف على الجوانب الإيجابية لمبادئ ومزايا وأهداف الحوكمة وكيفية الاستفادة منها من أجل تحسين جودة المؤسسة التي تصب في دعم مقومات التنمية المستدامة. والتعرف على ماهية

ومفهوم حوكمة المؤسسات وآلياتها ومحدداتها. وإمكانية تقديم توصيات قد تسهم إيجابياً في هذا المجال. وبيان دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط ودورها في تحسين البيئة الاستثمارية وبالتالي جذب الاستثمارات. من خلال زيادة الإفصاح والشفافية.

– **أهمية الدراسة:** تتضح أهمية البحث من أهمية الحوكمة التي يتم تناولها، كما تساهم هذه الدراسة اسهاماً علمياً في حل القصور في بعض الجوانب في المؤسسة الوطنية للنفط بما يعزز دور الحوكمة في المؤسسة الداعمة الى التنمية المستدامة، كما تهتم الدراسة في إبراز أهمية التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة في البيئة الاقتصادية الوطنية.

– فرضيات الدراسة:

***الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

***الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط.

***الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط.

***الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط.

***الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط.

– حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على شركات المؤسسة الوطنية للنفط ، ونشئت المؤسسة الوطنية للنفط بموجب القانون رقم 24 لعام 1970 لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبترول. والتي انشئت بموجب القانون رقم 13 لسنة 1968 ، حيث أنيط بها مسؤولية إدارة قطاع النفط ، وقد أعيد تنظيمها فيما بعد بموجب قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام (سابقاً) رقم 10 لسنة 1979 لتعمل على تحقيق أهداف خطة التحول في المجالات النفطية ، والقيام بدعم الاقتصاد القومي عن طريق تنمية وتطوير الاحتياطيات النفطية واستغلالها الاستغلال الأمثل وإدارتها واستثمارها لتحقيق أفضل العوائد، ويجوز لها في ذلك أن تشترك مع الهيئات والمؤسسات والجهات الأخرى التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها .

وتقوم المؤسسة الوطنية للنفط بعمليات الاستكشاف والإنتاج عن طريق الشركات المملوكة لها أو بالاشتراك مع الغير عن طريق المقاول أو بأي نمط من أنماط عقود استثمار الثروة النفطية ، إلى جانب عمليات تسويق النفط والغاز داخل وخارج ليبيا . وتمتلك المؤسسة الوطنية للنفط بالكامل شركات تقوم بالاستكشاف والتطوير والإنتاج للنفط والغاز ، إضافة إلى شركات التسويق الداخلي والخارجي ، كما ترتبط بعقود مشاركة مع شركات عالمية مختصة

في تلك المجالات ، وقد تطورت تلك العقود إلى أن وصلت إلى اتفاقيات استكشاف وإنتاج وفق التطور العالمي لصناعة النفط والغاز.(نبذة عن المؤسسة، 2020).

- **منهج الدراسة:** في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة فإنه تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف ظاهرة ما او عدة ظواهر بالوصف والتفسير الدقيق وذلك من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. حوكمة الشركات:

إن القوانين والقواعد الخاصة بحوكمة الشركات التي صدرت في دول عديدة من العالم لا بد أن يتم الاستفادة منها في التنمية المستدامة من أجل دعم الاستثمار وتحقيق الإصلاح الاقتصادي، لا سيما وأن هذه المرحلة يرافقها حالات من التجاوز على المال العام ونهب للموارد والثروات مما يحول دون الإسراع بتنفيذ المشاريع الحيوية التي تعيد عجلة الاقتصاد الوطني إلى مسارها الصحيح (نعيمي، 2011).

2.2. مفهوم حوكمة الشركات:

يعود السبب الرئيسي في اختلاف تعاريف ومفاهيم الحوكمة إلى تعدد الجهات التي تتبنى الحوكمة واختلاف أهداف كل منها وكالاتي:

حيث تعرف أنها " تلك المجموعة من القواعد التي تجري بموجبها إدارة الشركة داخليا، وبإشراف مجلس الإدارة على الشركة، بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين " (التميمي، 2008)

3.2. مبادئ حوكمة الشركات:

تعد هذه المبادئ مقاييس للأداء الجيد في الشركات، ونتيجة لما حدث من تطورات أعيدت صياغة تلك المبادئ في سنة 2004 من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وأصبحت تتمثل بالآتي:

* ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المنظمات * الحفاظ على حقوق المساهمين * تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين * دور أصحاب المصالح * الإفصاح والشفافية * مسؤولية مجلس الإدارة

4.2. آليات حوكمة الشركات:

تتمثل آليات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بمجلس الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي ولجنة التدقيق (نجم، 2011) في ما يلي:

* مجلس الإدارة * التدقيق الداخلي * التدقيق الخارجي * لجنة التدقيق (سوليفان وآخرون، 2003).

5.2. محددات الحوكمة في الشركات

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد الحوكمة الشركات، وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين (طريف، 2003)

أ. **المحددات الخارجية:** إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص، وتشمل هذه المجموعة:

- * المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.
- * تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- * كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات.
- * وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية والتي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق.
- * وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.
- وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.
- ب. المحددات الداخلية وتشمل:**
- * القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة.
- * توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- * الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
- * زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
- * العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين
- * العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية
- * مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح، وخلق فرص عمل.
- 6.2. أهداف ومزايا حوكمة الشركات:** تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيرا من الأهداف من أهمها:
- (العبد، 2006)
- أ. تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة؛
- ب. إيجاد ضوابط وقواعد وهيكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العمومية وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
- ج. تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- د. فرص الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية؛
- هـ. الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة؛
- و. العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.

2. التنمية المستدامة ومجالاتها:

وقد تطور مفهوم ومجال التنمية كثيرا خلال العقود الأخيرة، وهكذا ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، التنمية البشرية المستدامة والتنمية الإنسانية. تم بروز عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية الوطنية، التنمية الجهوية والتنمية المحلية (التنمية.2014).

1.3. التنمية المستدامة وأنواعها:

ونظرا للتمايز الحاصل في إمكانيات الجماعات المحلية فقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية، وهي:

أ. التنمية المحلية الداخلية: وهي تهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

ب. التنمية المحلية القائمة على التضامن: نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات.

ج. التنمية المحلية المندمجة: تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية. وظل هاجسها هو البعد الاقتصادي (الصادقي، 2009).

ومما لاشك فيه أن تحقيق التنمية المحلية في سياقها العام تستدعي توفر شروط معينة يمكن إجمالها فيما يلي:

- وجود هيئات محلية فعالة تتقاسم الاختصاصات التنموية مع الدولة، أي وجود سلطة محلية مستقلة الإختصاص عن الدولة ومزودة بالإمكانات القانونية والبشرية والمالية الكافية.
- وجود مصالح ومتطلبات للمواطنين .
- اعتماد المقاربة المندمجة والمقاربة التشاركية باعتبارها آليتين تسمحان بتعدد الفاعلين وتدخلهم وفقا للتشخيص التشاركي لإحتياجات الساكنة المحلية (الحجاجي، 2007).

4. الأهمية الاقتصادية للحكومة في تدعيم الاستثمار:

تظهر أهمية حوكمة الشركات من خلال الآتي (بن درويش، 2007):

-إن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار.

-إن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ بناءً على أسس سليمة.

-إن الالتزام بمعايير حوكمة الشركات من شأنه أن يفرز للشركات أعضاء مجالس إدارات أكثر تدريبا ودراية.

-تعظيم القيمة السهمية للشركة وتدعيم تنافسية المنظمات في اسواق المال العالمية، لا سيما في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو استحواذ من مستثمر رئيس.

-إن الحوكمة تؤكد مسؤوليات الادارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والادارية والمالية، والتأكيد على الشفافية،

- تعد مبادئ حوكمة الشركات أداة فعالة لمكافحة الفساد وضمان معرفة أعضاء مجالس الإدارات بالاحتياجات التي تفرضها بيئتهم المتغيرة ومصالح المساهمين على المدى البعيد.
- تحسن حوكمة الشركات مسؤولية المواطنة لدى الشركات في جانبها التطبيقي، إذ تهتم الشركات بتأثير أنشطتها على المجتمعات التي تعمل فيها وما ورائها .
- وعلى الصعيد القانوني يهتم القانونيون بأطر وآليات حوكمة الشركات لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة بالشركة.

1.4. دور حوكمة الشركات في اجتذاب وتدعيم الاستثمار:

تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية ، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية، وذلك لان المستثمرون حالة ضرورية وحجر الزاوية في الوحدات الاقتصادية كافة ، (سوليفان،2003).

2.4. دور الحوكمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات لدعم القرارات الاستثمارية:

تعرف حالة عدم تماثل المعلومات هي الحالة التي تكون فيها المعلومات متاحة ومعروفة لطرف واحد، لكن الطرف الثاني لا تتوفر لديه مثل هذه المعلومات، وتؤدي هذه الحالة إلى عدم كفاءة الأسواق لان معظم المستثمرين سيكونون غير قادرين على الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها في عملية اتخاذ القرارات. وفي ظل العلاقة التعاقدية بين الأصيل والوكيل لنظرية الوكالة هناك حالة من عدم تماثل المعلومات (بدران،2008).

5. الجانب التطبيقي للدراسة:

مجتمع الدراسة: يشتمل مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالأقسام الادارية والمالية بشركات المؤسسة الوطنية للنفط وعدد أفراد مجتمع البحث 200 موظف وموظفة، وسيتم اختيار عينة عشوائية طبقية من هذا المجتمع حيث بلغت 120 موظف وموظفة.

1.5. أداة الدراسة: تم الاعتماد على استمارة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات الاولية وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

❖ القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة البحث، ويتكون من 4 فقرات.

❖ القسم الثاني: وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

* المحور الأول: يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

* المحور الثاني: يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة.

* المحور الثالث: يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة.

* المحور الرابع: يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول رقم(1):

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	كبيرة جدا	كبيرة	متوسط	قليلة	قليلة جدا
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

صدق الاستبانة: صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

– الصدق الظاهري:

– الصدق البنائي: تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة البحث البالغة 120 مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة ،وبين الجدول رقم(2). أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية اقل من 0.05

جدول رقم(2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر.م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط.	0.920	*0.000
2	يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط.	0.812	*0.000
3	يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز الجودة في المؤسسة الوطنية للنفط..	0.908	*0.000
4	يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط	0.912	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq$

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

2.5. ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم(3) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

ر.م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق الذاتي(*)
1	يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحكومة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط.	6	0.934	0.967
2	يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط	7	0.918	0.957
3	يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط...	8	0.936	0.968
4	يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز الجودة في المؤسسة الوطنية للنفط	8	0.954	0.977
	جميع مجالات قائمة الاستقصاء معاً	29	0.936	0.967

*الصدق الذاتي (معامل الصدق) = الجذر التربيعي الموجب لمعامل الثبات (الفا كرونباخ)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم(3) أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) مرتفعة لكل مجال من مجالات البحث، حيث يتراوح بين(0.918 – 0.954)، بينما بلغ قيمتها لجميع مجالات فقرات الاستبانة معاً (0.936)، وكذلك قيمة معامل الصدق (الصدق الذاتي) مرتفعة لكل مجال من مجالات البحث، حيث يتراوح بين(0.957 – 0.977)، بينما بلغت قيمتها لجميع مجالات فقرات الاستبانة معاً (0.967)، وهذا يدل على أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

ويستدل من نتائج اختبار معاملي الثبات (الفا كرونباخ) والصدق أن أداة البحث (الاستبانة) ثابتة وصادقة في قياس ما وضعت لقياسه، مما يجعلها أداة قياس مناسبة يمكن الاعتماد عليها وتطبيقها بثقة عالية، بذلك تكون الاستبانة بصورتها النهائية ثابتة وصادقة قابلة للتوزيع.

3.5. تحليل واختبار البيانات:

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجوروف - سمرنوف):

استخدم الباحث اختبار كولمجوروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05 (sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي (1 - Sample Kolmogorov - smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الأول	يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة ففي تعزيز الجودة في المؤسسة الوطنية للنفط	6	0.735	0.489
الثاني	يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط.	7	0.922	0.169
الثالث	يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط	8	0.789	0.496
الرابع	يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز الجودة في المؤسسة الوطنية للنفط.	8	0.880	0.365

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة البحث
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. استخدام اختبار كولمجوروف - سمرنوف (K-S Kolmogorov-Smirnov Test): يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
4. معامل ارتباط بيرسون (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
5. اختبار sign في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الحياد وهي 6 أم ازدادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

4.5. خصائص وسمات عينة البحث:

*المؤهل العلمي: يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية عينة البحث من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم 68%، ثم يليها درجة الدبلوم وكانت نسبتهم 24%، ثم يليها درجة الماجستير وكانت نسبتهم 8%، أما درجة الدكتوراه لا يوجد، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم اسئلة الاستبانة والاجابة عليها، ويعكس مدى اهتمام المؤسسة الوطنية للنفط بالمؤهل العلمي للموظفين بالأقسام المالية والإدارية.

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	29	24
بكالوريوس	81	68
ماجستير	10	8
دكتوراه	-	0
المجموع	120	% 100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

*التخصص العلمي: يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية عينة البحث من تخصص الإدارة حيث بلغت نسبتهم 49%، ثم يليها المحاسبة وكانت نسبتها 33%، ثم يليها تخصص إدارة مالية ومصرفية وكانت نسبتها 18%، أما التخصصات الأخرى لا يوجد، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص الإدارة والمحاسبة ومتخصصين في الشؤون الإدارية المالية وهذه أمر طبيعي لان عينة الدراسة من الأقسام الإدارية والمالية.

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	40	33
إدارة اعمال	59	49
مالية ومصرفية	21	18
اخرى	0	0
المجموع	120	% 100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

*المسمى الوظيفي: يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية عينة البحث يعملون إداريين حيث بلغت نسبتهم 45%، ثم يليهم المحاسبين بسنة 33%، ثم يليهم مسمي رئيس قسم الشؤون الإدارية حيث بلغت نسبته 19%، ثم يليهم الشؤون المالية حيث بلغت نسبته 3%، وهذا يدل على أن العينة وزعت على ذوي الاختصاص وأن الأغلبية مساهم الوظيفي إداري.

جدول رقم(7) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المسمى الوظيفي
33	39	محاسب
3	3	رئيس قسم الشؤون المالية
45	55	إداري
19	23	رئيس قسم الشؤون الإدارية
% 100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

سنوات الخبرة العملية: يتضح من الجدول رقم(8) أن غالبية عينة البحث كانت خبرتهم العملية من 5-10 سنوات وكانت نسبتها 34 %، ثم يليهم من خبرتهم من 11-15 سنة وكانت نسبتهم 32%، ثم يليهم من خبرتهم أقل من 5 سنوات وكانت نسبتهم 21%، ثم يليهم من خبرتهم أكثر من 15 سنة وكانت نسبتهم 13%، وهذا يدل على أن عينة البحث لديهم خبرة عالية.

دول رقم(8) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبر العملية

النسبة المئوية	العدد	الخبرة العملية
21	25	اقل من 5 سنوات
34	41	من 5-10 سنوات
32	38	من 11-15 سنة
13	16	اكثر من 15 سنة
% 100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

5.5. اختبار فرضيات البحث:

*الفرضية الأولى: يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط. لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الأول والدرجة الشركة لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (9):

جدول رقم (9) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

م.ر	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	إن احتفاظ المؤسسة بدليل لمبادئ حوكمة يعكس رغبة المؤسسة في إتباع أحدث الممارسات السليمة لتحقيق التنمية المستدامة	3.92	0.799	78.44	14.914	0.000	1
2	إن مبادئ الحوكمة تتميز بالمرونة الكافية لتلبي الاحتياجات المختلفة ولا تتعارض مصلحة المؤسسة مما يؤدي إلى رفع الأداء	3.91	0.767	78.20	15.335	0.000	2
3	تتوافق القواعد والمتطلبات القانونية التنظيمية التي تؤثر على ممارسات الحوكمة مع القواعد والقوانين المنظمة للمؤسسة مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة	3.89	0.882	77.96	13.153	0.000	4
4	اتسام متطلبات الحوكمة بالعدالة وعدم التحيز بين مجلس إدارة المؤسسة، والموظفين، وأصحاب المصالح يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.	3.90	0.601	78.08	19.404	0.000	3
5	توزع المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية، وتطبيق القوانين يساعد على التنفيذ الفعال لإطار الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة.	3.88	0.795	77.72	14.411	0.000	5
6	يتمتع هيكل الحوكمة بالشفافية، مما يزيد الثقة بجودة الأداء المالي للمؤسسة	3.84	0.843	76.88	12.944	0.000	6
-	يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط	3.24	0.782	77.88	15.027	0.000	-

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

إن احتفاظ المؤسسة بدليل لمبادئ حوكمة يعكس رغبة المؤسسة في إتباع أحدث الممارسات السليمة لتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز جودة التقارير المالية في المؤسسة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.92) والوزن النسبي (78.44 %)، في حين أن الفقرة رقم (6) يتمتع هيكل الحوكمة بالشفافية، مما يزيد الثقة بجودة الأداء المالي للمؤسسة قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.84) والوزن النسبي (76.88 %). وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الأولى تساوي (3.24) والوزن النسبي يساوي (77.88 %). وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60 %)، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة عند مستوى دلالة 0.05. وبناء على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة".

***الفرضية الثانية:** يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة. لاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

ر.م	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	إن احترام حقوق أصحاب المصالح المتعاملين بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين المؤسسة وأصحاب المصالح، يؤدي إلى زيادة الافصاح عن جودة مهام التنمية المستدامة في المؤسسة.	3.48	0.954	69.60	14.29	0.000	7
2	إن حصول أصحاب المصالح على المعلومات المالية والإدارية بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة لهم	3.78	0.654	75.75	25.09	0.000	4
3	إن عدم تعرض أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين لأي خطر أو تصرفات غير قانونية يعكس الأداء المالي والإداري الجيد لأعضاء مجلس إدارة المؤسسة.	3.74	0.823	74.80	19.43	0.000	6
4	إن إعلام أصحاب المصالح بشكل كاف عن حق وقهم والتزامهم المالية والإدارية عند ارتباطهم بالعمل في المؤسسة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة .	4.23	0.616	84.60	33.04	0.000	1
5	إن تدريب العاملين بشكل كاف للتعامل مع أصحاب المصالح يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة.	3.85	0.920	77.12	12.02	0.000	3
6	تنظم المؤسسة اجتماعات دورية بين العاملين والادارة من أجل الأخذ بمقترحاتهم الخاصة لتنفيذ العمل وتحسين الأداء المالي	4.04	0.834	80.80	22.40	0.000	2

						والإداري بالمؤسسة.	
5	0.000	11.15	75.60	0.846	3.73	تفصح المؤسسة عن أي معلومات مالية أو إدارية إضافية يحتاج إليها أصحاب المصلحة من الجهات المانحة والمتعاملين معها.	7
	0.000	19.63	76.89	0.807	3.84	يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية للمؤسسة الوطنية للنفط	

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول (10) أن الفقرة رقم (4) إن إعلام أصحاب المصالح بشكل كاف عن حقوقهم والتزاماتهم المالية والإدارية عند ارتباطهم بالعمل في المؤسسة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة و قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.23) والوزن النسبي (84.60%)، في حين أن الفقرة رقم (1) إن احترام حقوق أصحاب المصالح المتعاملين بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين المؤسسة وأصحاب المصالح، يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.48) والوزن النسبي (69.60%). وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الثانية تساوي (3.84) والوزن النسبي يساوي (76.89) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط عند مستوى دلالة 0.05. وبناء على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثانية، أي أنه "يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية المستدامة.

*الفرضية الثالثة: يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة .

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثالث والدرجة المؤسسة لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (11) :

الجدول رقم (11) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

ر.م	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	يتميز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات ومؤهلات جيدة ويقومون بتوفير المعلومات الخاصة بالأداء المالي والإداري مما يحقق مبادئ الحوكمة وأبعاد التنمية المستدامة.	3.89	0.905	77.84	12.73	*0.000	8
2	قيام مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات المؤسسة الخاصة بخطط العمل، والأهداف، والإشراف على النفقات، ومراقبة سير تنفيذ الاستراتيجيات بشكل فعال مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسة.	3.89	0.882	77.96	13.15	*0.000	7
3	متابعة مجلس الإدارة للرقابة المالية والإدارية الفعالة يؤثر على كفاءة ممارسة قواعد الحوكمة مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة مما يؤدي إلى تعزيز جودة التقارير في المؤسسة.	4.05	0.778	81.06	17.50	*0.000	1
4	تقوم المؤسسة بتطوير هيكل قواعد الحوكمة بما يضمن تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة في التقارير المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة	3.92	0.799	78.44	14.91	*0.000	3
5	إن الإفصاح عن لجان مجلس الإدارة صلاحياتها، واجراءات أعمالها، يعكس فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة.	3.91	0.783	78.20	15.03	*0.000	4
6	يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.	3.84	0.843	76.88	12.94	*0.000	7
7	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتنفيذ مسؤولياتهم المالية على أكمل وجه ولديهم القدرة الكافية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل موضوعي .	3.96	0.744	79.28	16.75	*0.000	2
8	إن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يؤدي إلى المطالبة بتحقيق التنمية المستدامة	3.90	0.866	78.08	13.49	*0.000	5

						لتعزيز جودة التقارير المالية في المؤسسة.
-	*0.000	14.57	78.47	0.825	3.92	يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة التقارير المالية.

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول (11) أن الفقرة رقم (3) متبعة مجلس الإدارة للرقابة المالية والإدارية الفعالة يؤثر على كفاءة ممارسة قواعد الحوكمة مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة مما يؤدي إلى تعزيز جودة التقارير في المؤسسة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.05) والوزن النسبي (81.06%)، في حين أن الفقرة رقم (6) يتأكد مجلس الإدارة من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.84) والوزن النسبي (76.88%). وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (3.92) والوزن النسبي يساوي (78.47) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة و تعزيز جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط عند مستوى دلالة 0.05 . وبناء على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثالثة، أي أنه "يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة التقارير المالية"، وأن الشركات تدرك أهمية مفهوم الاستدامة لتحقيق الأداء الإداري للشركات على المدى الطويل، على أن حوكمة المؤسسات لها دور في الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة وترتبط بالإفصاح عما يتعلق بالملكية والإدارة ومنها الإفصاح عن هياكل الملكية الصريحة والمستترة أو المتداخلة، ومكافآت مجلس الإدارة والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (مثل عوامل المخاطر المحتملة).

*الفرضية الرابعة: يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة .

لاختبار الفرضية الرابعة قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (12):

الجدول رقم (12) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لفقراته

ر م	فقرات المحور الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	إن الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالجوانب المالية بالمؤسسة يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.	3.79	0.849	75.80	12.03	*0.000	7
2	إن الإفصاح عن كافة التقارير المتعلقة بالمؤسسة وشفافية تامة، يعكس فعالية تطبيق إطار الحوكمة في المؤسسة مما يحقق التنمية المستدامة.	3.80	0.835	76.16	12.50	*0.000	5
3	إن شمول الإفصاح عن السياسات المالية المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة ورؤساء الأقسام.	3.77	0.846	75.56	11.89	*0.000	8
4	إن الإفصاح بشفافية في التقارير المالية عن المخاطر الجوهرية المتوقعة أن تتعرض لها المؤسسة يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.	3.79	0.811	75.92	12.67	*0.000	6
5	إن الإفصاح عن الجوانب المتعلقة بالموظفين وأصحاب المصالح في التقارير السنوية يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.	3.86	0.876	77.24	12.70	*0.000	2
6	وجود موظفين مؤهلين وذو خبرة جيدة في الأقسام المالية والإدارية في المؤسسة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.	3.89	0.871	77.84	13.23	*0.000	1
7	إن إفصاح المؤسسة عن أي تغيرات في الجوانب المالية والإدارية يعكس فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة.	3.85	0.845	77.12	13.09	*0.000	3
8	تفصح إدارة المؤسسة عن أي معلومات مالية إضافية يحتاج إليها الموظفون لديها وأصحاب المصالح، مما يحقق ذلك مبدأ الشفافية وأبعاد التنمية المستدامة.	3.81	0.848	76.51	12.58	*0.000	4
-	يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة التقارير المالية.	3.82	0.847	76.52	12.59	*0.000	-

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول (12) أن الفقرة رقم (6) وجود موظفين مؤهلين وذو خبرة جيدة في الأقسام المالية والإدارية في المؤسسة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة التقارير المالية في المؤسسة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.89) والوزن النسبي (77.84%)، في حين أن الفقرة رقم (1) إن الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالجوانب المالية بالمؤسسة يساعد في تحقيق التنمية المستدامة و قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.79) والوزن النسبي (75.80%). وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الرابعة تساوي (3.82) والوزن النسبي يساوي (76.52) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط عند مستوى دلالة 0.05. وبناء على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الرابعة، أي أنه

"يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة"، على أن للتنمية المستدامة آثار إيجابية على حوكمة الشركات سواء من خلال تفعيل بعض آليات الحوكمة كالشفافية والإفصاح أو من خلال توسيع الدور الرقابي للتدقيق والمحاسبة.

6. الخاتمة: من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة واختبار فروض الدراسة توصلت الدراسة الى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: نتائج الدراسة:

- قبول الفرضية الأولى القائلة بأنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط، قبول الفرضية الثانية بأنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الوطنية للنفط، قبول الفرضية الثالثة بأنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة، قبول الفرضية الرابعة بأنه يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح على الأداء المؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة.
- يوجد موظفين مؤهلين وذو خبرة جيدة في الإقسام الإدارية والمالية في المؤسسة الوطنية للنفط مما قد يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. كما ان الافصاح من قبل شركات المؤسسة الوطنية للنفط عن التغيرات في الجوانب الإدارية والمالية يعكس فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة.
- متابعة مجلس الإدارة في المؤسسة الوطنية للنفط للرقابة الإدارية والمالية الفعالة يؤدي إلى رفع كفاءة ممارسة قواعد الحوكمة، مما أدى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الجودة الإدارية والمالية. كما يقوم أعضاء مجلس إدارة في المؤسسة الوطنية للنفط بالقيام بتنفيذ مسؤولياتهم المالية على أكمل وجه ولديهم القدرة الكافية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل موضوعي.
- تقوم الشركات في المؤسسة الوطنية للنفط بتدريب العاملين بشكل كاف للتعامل مع أصحاب المصالح، مما أدى إلى تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة. وتحفظ المؤسسة الوطنية للنفط بدليل لمبادئ الحوكمة مما عكس رغبة هذه المؤسسة في إتباع أحدث الممارسات السليمة لتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز جودة التقارير. كما إن مبادئ الحوكمة التي تتبعها المؤسسة الوطنية للنفط تتميز بالمرونة الكافية لتلبي الاحتياجات المختلفة ولا تتعارض مع اصحاب المصالح، مما أدى إلى رفع الأداء الإداري والمالي.
- ساعد الإفصاح عن المخاطر الجوهرية المتوقعة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الوطنية للنفط في إعداد تقارير تمتاز بالشفافية، مما أدى إلى اتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانياً: التوصيات:

- ضرورة العمل على المزيد من الاهتمام من قبل المؤسسة الوطنية للنفط بنشر ثقافة التنمية المستدامة والحوكمة لما لهما من أهمية في جودة التقارير الإدارية و المالية وبالتالي الازدهار الاقتصادي للمؤسسة .
- ضرورة إدراك إدارات شركات المؤسسة بأهمية وجود التقارير الخاصة بالتنمية المستدامة والحوكمة وأن تعد بشكل دوري ليستفيد منها كافة الجهات المعنية بعمل هذه الشركات.
- ضرورة قيام إدارات شركات المؤسسة بالإفصاح عن كمية ونوعية معلومات الخاصة بمبادئ الحوكمة والتي تحتويها التقارير المالية عند إعداد وتقديمها للجهات المستفيدة.
- العمل على تضمين التقارير المالية بالأمور الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- على إدارات شركات المؤسسة العمل على زيادة التثقيف والوعي لدى الموظفين بالأمور المتعلقة بالحوكمة والتنمية المستدامة وتقارير عنهما. كذلك اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع الحوكمة والتنمية المستدامة وربطها بالمعايير المحاسبية ودورها في تحسين جودة المعلومات.

ثالثاً: توصيات عامة:

- إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بقواعد حوكمة الشركات في ليبيا، على أن تكون تلك التشريعات والقوانين مكاملة للقوانين التي تحكم أداء الشركات وقوانين الاستثمار كقانون تشجيع الاستثمار.
- ضرورة ان تلتزم الشركات بالشفافية بتعاملاتها واعطاء المعلومات المتعلقة بها.
- تعميم اصدار موحد لتطبيق مفاهيم وعمل الحوكمة في المنظمات العربية.
- ضرورة عمل قاعدة بيانات في الشركات التي سوف تساعد في رفع اداء وكفاءة اعمالها وترفق بنشرات توعوية تتحدث باستمرار عن الحوكمة لجميع المساهمين والعاملين فيها.

7. قائمة المراجع:

● الكتب:

- (1) سوليفان جون، روجز، جين، هلبيلنج، كاثرين، شكولينكوف، والكسندر. (2003). **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: سمير كريم. مركز المشروعات الدولية الخاصة. غرفة التجارة الدولية. واشنطن.

● الأطروحات:

- (2) التميمي ، عباس حميد يحيى. (2008). **أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد. العراق.
- (3) الحجاجي، منير. (2007). **التنمية المحلية التشاركية - مقارنة لدور المشاركة في إحداث التنمية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية . جامعة الحسن الأول- المغرب .
- (4) النعيمي، عبد الواحد غازي محمد. (2011). **تفعيل نظام الرقابة الداخلية في ظل حوكمة الشركات**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الموصل. العراق.

(5) بدران، لافي سلطان البدراني.(2008). مشكلة الوكالة أسبابها ومعالجتها . دبلوم عالي في ادارة الأعمال ، كلية الادارة والاقتصاد. جامعة الموصل. العراق.

• المقالات:

(6) حداد، مناور (2012) . دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية. مجلة العلوم الانسانية. جامعة قسنطينية. الجزائر . المجلد 2012، العدد 3.

• المداخلات:

(7) العبد، جلال (2006) حوكمة الشركات ماذا تعني وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الاسهم. مجلة الأسواق العربية.

(8) بن درويش، عدنان بن حيدر. (2007) . حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة. اتحاد المصارف العربية.

(9) نجم ، عبدالله عناد .(2011). دور لجان التدقيق كأحد الأركان الأساسية لحوكمة الشركات . مؤتمر التخطيط الاقتصادي والإداري. رؤى مستقبلية في الاستثمار وإعادة الاعمار في العراق. كلية الادارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية. 25-26/ايار. العراق

(10) طريف ، خليل .(2003). تعثر الشركات في بعض الدول العربية وأهمية مبادئ الحوكمة. مؤتمر حول: (لماذا تنهار بعض الشركات)، التجارب الدولية والدروس المستفادة منها.

• مواقع الانترنت:

(11) الصديقي، عبدالحق.(2009). مقاربات التنمية المحلية والمحلية. يوم تكويني لفائدة منتخبي وأطر الجماعة

الحضرية لويسلان، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: www.radep.org

(12) نبذة عن المؤسسة الوطنية للنفط (2020) ، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://noc.ly/index.php/>